

مقرر
قضايا بحثية 3
الأسبوع 6

عرض الطالب / بدر عبدالله السبيعي
دكتورة القانون
الفصل الثالث



مشروع البحث المقترح

المسؤولية القانونية عن الجرائم الإلكترونية باستخدام الذكاء الاصطناعي
في النظام السعودي

مشكلة البحث

- شهدت السنوات الأخيرة طفرة غير مسبوقة في تطور تقنيات الذكاء الاصطناعي، الأمر الذي أدى إلى ظهور جيل جديد من الجرائم الإلكترونية، تتسم بالتعقيد والتقنية العالية، وبالاعتماد على أنظمة ذكية يمكنها اتخاذ قرارات تلقائية أو شبه تلقائية دون تدخل بشري مباشر.
- وبينما تتطور الأدوات التكنولوجية بوتيرة متسارعة، يظل الإطار القانوني في كثير من الدول، ومن بينها المملكة العربية السعودية، عاجزاً جزئياً أو كلياً عن مواكبة هذه الظواهر المستجدة.
- مشكلة البحث الجوهرية تتمثل في غموض الأساس القانوني الذي تُبنى عليه المسؤولية الجنائية أو المدنية في حال ارتكاب جريمة إلكترونية يكون أحد أطرافها أو منفذها الذكاء الاصطناعي، لا سيما في الحالات التي تقل فيها نسبة التدخل البشري أو تنعدم.
- وينبثق من هذه الإشكالية عدة تساؤلات فرعية، من أهمها:
 - من يُسأل قانوناً عن الفعل غير المشروع: مبرمج النظام؟ المستخدم؟ الجهة المالكة؟ أم أن هناك حاجة لتوسيع مفهوم "الشخصية القانونية" ليشمل الكيانات الذكية؟
 - هل تُعد القواعد العامة في النظام السعودي كافية للتعامل مع هذا النوع من الجرائم؟
 - إلى أي مدى ينسجم النظام السعودي مع التوجهات الدولية في هذا المجال؟

أهمية البحث

الأهمية العلمية:

- تسهم هذه الدراسة في إثراء المكتبة القانونية السعودية والعربية بدراسة تحليلية معاصرة لموضوع جديد ومعقد، وهو الذكاء الاصطناعي وعلاقته بالمسؤولية القانونية.
- تفتح آفاقاً بحثية مستقبلية أمام الباحثين في مجالات القانون الجنائي والتقني، من خلال طرح تساؤلات عميقة تتعلق بتكييف المسؤولية في سياقات غير تقليدية.
- تمثل لبنة تأسيسية لتطوير نظرية قانونية متكاملة تتعامل مع الذكاء الاصطناعي كطرف محتمل في الجريمة.

الأهمية التطبيقية:

- تُمكن الجهات القضائية والتشريعية في المملكة من التعامل بفعالية مع التحديات الناتجة عن استخدام الذكاء الاصطناعي في ارتكاب الجرائم.
- تساعد في سد الثغرات القانونية القائمة عبر تقديم اقتراحات مدروسة لصياغة أو تعديل التشريعات ذات الصلة.
- تخدم الممارسين القانونيين في الجهات الأمنية والقضائية وشركات التقنية من خلال توفير إطار قانوني واضح لتحديد المسؤوليات.



أهداف البحث

يسعى هذا البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

- تحليل النظام القانوني السعودي المتعلق بالمسؤولية عن الجرائم الإلكترونية، من خلال دراسة الأنظمة السارية، وعلى رأسها "نظام مكافحة جرائم المعلوماتية".
- تحديد الإطار النظري والقانوني للذكاء الاصطناعي وبيان طبيعته القانونية، وهل يُمكن إضفاء صفة "الفاعل" عليه أم لا.
- رصد وتحليل الصور المستجدة للجرائم الإلكترونية الناتجة عن استخدام الذكاء الاصطناعي.
- بحث مدى ملاءمة القواعد التقليدية في تحميل المسؤولية القانونية على الأفعال المرتكبة من أو عبر أنظمة الذكاء الاصطناعي.
- إجراء دراسة مقارنة مع النظم القانونية المتقدمة (مثل القانون الأوروبي أو الأمريكي) بهدف استجلاء أوجه القصور والتكامل في النظام السعودي.
- اقتراح حلول تشريعية وتنظيمية تعزز من فعالية النظام القانوني السعودي في هذا المجال.

منهجية البحث

لتحقيق أهداف هذا البحث والإجابة على تساؤلاته، سيتم الاعتماد على المناهج التالية:

- **المنهج الوصفي التحليلي:**

سيتم من خلاله وصف وتحليل الأطر النظامية ذات الصلة في المملكة العربية السعودية، وعلى وجه الخصوص نظام مكافحة جرائم المعلوماتية، والنظام القضائي، وبعض اللوائح التنظيمية الصادرة عن هيئة الحكومة الرقمية أو الجهات المعنية بالتقنية والذكاء الاصطناعي.

- **المنهج الاستنباطي:**

يُستخدم لاستنباط النتائج القانونية من النصوص والتشريعات والمبادئ العامة في الفقه والنظام، وتحديد مدى إمكانية تحميل المسؤولية عن الأفعال الناتجة عن الذكاء الاصطناعي.

- **المنهج المقارن:**

ويُعتمد عليه في المقارنة بين النظام السعودي وغيره من الأنظمة القانونية المتقدمة التي بدأت بالفعل في معالجة هذه الإشكالات، مثل الاتحاد الأوروبي الذي أصدر مقترحات لتقنين استخدام الذكاء الاصطناعي، وكذلك بعض الولايات الأمريكية.

- **المنهج التحليلي النقدي:**

يُستخدم لتحليل مدى فعالية النصوص الحالية، والكشف عن أوجه النقص أو التعارض أو الغموض في التعامل مع هذا النمط من الجرائم.

مبررات اختيار الموضوع

- حداثة الموضوع وارتباطه المباشر بتطورات تقنية تشهد تسارعًا غير مسبوق، مما يجعله من القضايا القانونية المستقبلية الملحة.
- وجود فراغ تنظيمي جزئي أو كلي في كثير من الأنظمة، بما فيها النظام السعودي، عند التعامل مع أفعال تقع ضمن نطاق الذكاء الاصطناعي.
- قلة الدراسات العربية والسعودية المتخصصة في هذا المجال، ما يجعل من الدراسة مساهمة أصيلة ومطلوبة.
- أهمية التوعية القانونية المبكرة لمواجهة التحديات المتوقعة في المستقبل القريب، خصوصًا مع اعتماد كثير من الجهات الحكومية والخاصة على الذكاء الاصطناعي في أعمالها.



Thank You